

رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من  
الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات حكومي، وبالإشارة إلى رسالة القائم بأعمال النظام السوري  
لدى الأمم المتحدة المؤرخة في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن،  
أود أن أبين الآتي:

في الوقت الذي ترفض دولة قطر رفضاً قاطعاً ما ورد في رسالة ممثل النظام السوري  
من اتهامات عارية عن الصحة، فإن المستوى المتدني الذي بلغه هذا النظام يؤكد مرة أخرى  
استخفافه بقدرة المجتمع الدولي على التمييز بين مثل هذه الأكاذيب والحقائق الجارية  
على الأرض.

واستناداً إلى السجل الدموي للنظام والحافل باستخدام الأسلحة المحرمة دولياً،  
بما فيها الأسلحة الكيميائية، وقتل المدنيين وفرض الحصار واستخدام سياسة التجويع  
وانتهكااته الجسيمة لحقوق الإنسان، والسياسة التي يتبعها بإنكار جرائمه ومحاولته وإهملاً إلقاء  
مسؤولية ارتكابها على الدول التي أخذت على عاتقها الدفاع عن الشعب السوري،  
بما يتوافق مع القانون الدولي، وفضح وتوثيق جرائم النظام، فإن ما ورد في رسالة ممثل النظام  
يكشف للمجلس نية نظامه ارتكاب جريمة جديدة، والسيناريو الكامل الذي أعده لما يخطط  
القيام به في المناطق التي ذكرها في رسالته، ونيته إصاق جريمته بالدول التي تدعم مطالب  
الشعب السوري.

ويهدف ردع هذا النظام ومنعه من ارتكاب جرائم جديدة، فإن أمام المجلس مسؤولية  
اتخاذ موقف حازم تجاه نظام يستمر في قتل شعبه، وإنفاذ قرارات المجلس ذات الصلة بالحالة  
في سوريا.



وتُجدد دولة قطر موقفها المستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لدعم المطالب المشروعة للشعب السوري في الحرية والكرامة وتحقيق المصير.

كما تجدد التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل إنفاذ أحكام القانون الإنساني الدولي لتقديم جميع المسؤولين ممن أصدروا الأوامر أو خططوا أو نفذوا جرائم الحرب والجرائم الإنسانية في سوريا إلى العدالة الدولية.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) علياء أحمد بن سيف آل ثاني  
المندوب الدائم